قوله بلا واسطة فيه رد على من يقول ان العبد يخلق افعال نفسه ومن يقول الاسباب
العادية تؤثر بقوة وعطف المعنى على ما قبله من عطف الخاص على العام
ان المعنى عرفا انما يكون ممن له اختيار   ليس كمثله شيء قيل ان الكاف
زايدة وقيل ان المراد بالمثل الذات او الصفة او هما معا وهو المناسب للاستدلال
على نفي التغير في الذات والصفات معا ولما كانت المماثلة مفاعلة فمن ما
تلك فقد ماثلته صح الاستدلال بالاية على مخالفته تعالى للحوادث والا
فالاية دالة على عدم مماثلة الحوادث له فتامل   وقيامه بنفسه
عطف لازم على ملزوم بالنظر لعدم الافتقار الى المخصص ذهابا من على
عام بالنظر لعدم الافتقار الى المحل لان صفاته تعالى ليست قايمة بنفسها
بل بالذات فالصفات المتقدمة شاملة للذات والصفات والقيام من
بالنفس بهذا المعنى خاص بالذات اذ هي التي لا تقوم بغيرها والباء في بنفسه
للظرفية المجازية او للملابسة او للالة لكن بالنظر للمعنى بل الى لا بغيره
كان يقول غناه لا بغيره بل من نفسه والمراد بالقيام الاستغناء
وبالنفس الذات واعلم ان الموجودات بالنسبة للاستغناء بالنفس
وعدمه اربعة الاول ما لا يفتقر الى محل ولا مخصص وهي ذات الله تعالى
الثاني ما يحتاج الى المخصص دون المحل وهو ذوات المخلوقين الثالث
ما يقوم بمحل ولا يحتاج الى المخصص وهي صفات الله تعالى الرابع
ما يحتاج اليهما معا وهي صفات المخلوقين   لا يفتقر فسرها المص
وما بعدها دون غيرهما اما لان معناهما مركب دون غيرهما او للرد
على من فسر القيام بعدم الافتقار للمحل فقط وهو المتعارف عندهم
واما بالنظر للوحدانية فلدفع توهم احد انواع الوحدة المعروفة عند
الفلاسفة كما سياتي   والمحل هو الذات اي المكان فسلب افتقاره
اليه ماخوذ من مخالفته للحوادث   والوحدانية الياء
والتاء للتانيث اللفظي وياؤها للنسبة والنون للمبالغة كرقباني
لانه نسبة للوحدة والقياس وحدية كما ان القياس في نسبته الى الرقبة

٨٥

فالقياس رقبي فزاد والالف والنون للمبالغة   في ذاته ضمن التاء في معنى
الشريك او النظير تعداه بفي اي لا نظير له في ذاته الى   في حقه تعالى اشارة
البيان للوحدانية معاني اخر لا تصح في حقه تعالى كوحدة الجنس او النوع والشخص
وغير ذلك اذ لا جنس له فيتحد فيه مع غيره وكذا النوع مثال الاول اتحاد الانسان والفرس
زيد وعمرو في الانسان
قوله نفي الكثرة اشارة الى ان معنى قول المص لا ثاني له عدم الكثرة الصادقة
بنفي الثاني والثالث وغير ذلك وان صح تفسير الوحدانية بلا ثاني له تسامح
والمراد نفي الكثرة وانما اقتصر على نفي الثاني لانه يلازم كل عدد غلا
غيره فقصد المص التعميم في نفي الاعداد بنفي لازمها   يستلزم ان
لا يكون جسما الى اما استلزام الثاني فظاهر واما استلزام الاول فمن
الاتري انه يقال لا ثاني للشمس في ذواتها مع انها مركبة فنفي الثاني
في الذات لا يستلزم نفي الجسمية واجيب بانه لو كان جسما مركبا
من اجزاء لكانت تلك الاجزاء متماثلة فان قام وصف الالوهية بالبعض
لزم المماثلة قيامه بالكل فيتعدد الاله فتثبت الثانوية وان قام بالكل
لزم قيام المعنى الواحد بكل جزء فيلزم انقسامه وانقسام المعنى محال
فحينئذ نفي الكثرة في الذات يستلزم نفي التركيب المعبر عنه بالكم المتصل
ونفي النظير المعبر عنه بالكم المنفصل في الذات والنظير قيل هو ما
شابه في بعض الوجوه والشبيه ما شابه في اكثرها والمثيل ما شابه
في الكل فكل واحد اخص مما قبله اه   ونفي الكثرة في الصفات الى
ظاهره انه لا يستلزم الا نفي الكم المنفصل في الصفات ولا يستلزم نفي
المتصل فيها بان يكون له قدرتان فاكثر او ارادتان كذلك وان كان لا بد
من نفيه ايضا كما هو ظاهر من المص اذ لا يصدق عند تعدد الصفات في
الذات ان هناك ثانيا له تعالى في صفاته ولك ان نظرت لعبارة المص
او قوله نفي الكثرة الى لافادت نفي الكم المتصل والمنفصل في الذات
والصفات فالشارح لاحظ عبارته التي هي مراد المص فادن ذلك وان نظر الى

Copyright ... University